وسلاه اه والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه
يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت امتناع
عموم المتن مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها
وبهذا الشرط علم ان الحر لا ينكح اثنتين وان الممسوح
او المجبوب ذكره لا يحل له نكاح الامة مطلقا وهو كذ
اذ لا يتصور منه الزنا ولو وجدت الامة زوجها
مجبوبا واراد ت ابطال النكاح وادعى الزوج حدوث
العيب بعد النكاح وامكن حكم بصحة نكاحه وان لم
يمكن حدوثه بان كان المواطع سنين ولو قد عقد النكاح
امس حكم ببطلان النكاح والشرط الثالث اسلامها
فيسلم حر وغيره كما مر فلا تحل له كتابية اما الحر فلقوله
تعالى فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والمفهوم
الحر فلانة المانع من نكاحها كونها فناسوي الحر كالمرتدة
والمجوسية ومن بعضها حر وبعضها رقيق حكمها
كرقيق كلها فلا ينكحها الا بالشروط السابقة
لان ارقاق بعض الولد محذور وفي جواز نكاح امة
مع تيسير مبعضة رد للامام لان ارقاق بعض
الولد اهون من ارقاق كله وعلى تعليل المتن
اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح اما غير
المسلم من حر وغير كتابية فتحل له امة كتابية
لاستوائهما في الدين ولا بد في نكاح الحر الكتابي الامة

الكتابية

الكتابية من ان يخاف الزنا ويعتقد الحرة كما فهمه السبكي
من كلامهم واعلم انه لا يحل الحر مطلقا نكاح امة ولده
ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة عليه ولا موصى
له بخدمتها ونظر الرجل الفحل البالغ العاقل الى المراة
ولو غير مشتهاة على سمة اضرب بتقديم
السين على الوحدة فخرج بقيد الرجل المراة وسيأتي
حكم نظرها لمثلها لكن عبارته توهم خروج الخنثى
المشكل والصحيح ان حكمه في النظر حكم الرجل الفحل
وبقيد الفحل الممسوح فنظره للاجنبية جائز
على الاصح كنظر الفحل الى محارمه تنبيه تحرم نظر الفرج
الرجل الفحل والخصي وهو من قطعت انثياه وبقي ذكره
والمجبوب بالموحدة وهو من قطع ذكره وبقي انثياه
والعنين والشيخ الهرم والخنثى وهو بكسر النون
على الافصح المتشبه بالنساء وبقيه المانع الصبي ولو
مميزا لكن الراجح هنا كما للبالغ على الاصح وبقيد العاقل
المجنون فنظره لا يوصف بتحريم كالبهيمة احدها نظر
اي الرجل الى بدن امراة اجنبية غير الوجه والكفين
ولو غير مشتهاة قصدا لغير حاجة كما سيأتي فغير
جائز قطعا وان امن الفتنة واما نظره الى الوجه والكفين
فحرام عند خوف الفتنة التي تدعو الى الاستلذاذ بها
بجماع او مقدماته قبل الاجماع كما قال الامام ولو نظر

Copyright King Saud University